مقدمة

المحفوظات فى عهد الفراعنة — فى الدولة الرومانية — فى مصلحة مصر — مسك الدفاتر والمحفوظات .

وثائقنا اليوم من الورق ووثائق الأقدمين من الصخور والأحجار والخزف وسعف النخيل وجذوع الأشجار وجلد الأنعام وورق البردى ، وعنايتنا بوثائقنا فضيلة ان لم نك قد ورثناها عن أسلافنا فليس غلوا ولا افتئاتا أن نقول غريزة من غرائز الانسان نشأت معه وترعرعت كلما تدرّج الى الرقى والعمران ، يشهد التاريخ أنها لم تبلغ مبلغا واحدا من نفوس الأمم الغابرة بل تباينت تباين درجات الرقى فيها ، استكشفوا وما زالوا يستكشفون فى قارة أوروبا آثارا لأمم سبقت التاريخ وما زال البون شاسعا بينها و بين آثار مصر القديمة تلك الآثار الخالدة التى تلمس فيها بيديك وعينيك مدنية راقية وحضارة عالية . فى هذه المدنية يدهشك مدى العناية بالوثائق : نقوش على صخور جلاميد لم تنو على غلبها دهور وأجيال ، وسطور على أوراق البردى ادخروها مع أجساد ملوكهم وعظماء رجالهم ، حافظوا عليها محافظتهم على تلك الأجساد الغالية عندهم والتى كانوا يعتقدون أن الروح عائدة اليها وأنهم سوف يبعثون .

ولا أزيدك شيئا مما أنت به تعلم : يكفيك جولة بين هذه الآثار الممتعة الشائقة فتحكى اليك من نقوشها وسطورها ليس أثر تلك المدنية الفاخرة فحسب بل الشىء الكثير من الديانة والسياسة والصناعة والادارة والقضاء .

على جدران قبر بالقرب من سقارة نقوش نمقت فى عهد الأسرة التاسعة عشرة لتقول كم صرفوا من جهود فى قضية طالت قرون و يفاخرون أنهم استطاعوا أن يبتوا فيها وفى دار الآثار كثير من أوراق البردى سجلت عليها قضايا هامة مثل سرقات القبور والمؤامرة ضد رمسيس الثالث .

هـذا مثل من وثائق القضاء ، ووثائق السياسة أكثر عددا ، ويكفى أن أنوه باللوحات التى وجدت فى تل العمارنه والتى هى مجموعة الرسائل بين مصر وفلسطين والشام وأشوريا فى عهد أخناطون أحد ملوك الفراعنة .

ولعل يوما يجىء فتنكشف لنا فيه ما ابتدعوه من النظم للعناية بأوراقهم .

واذا كان حظ مصر من العناية بالأوراق وفيرا فى عهد الفراعنة فقد كان أكثر وفرة قبـل فتح العرب اذا صـدق المؤرخون فى حكاية حريق دار الاسكندرية التى كانت زاخرة بكتب العلوم والفنون .

ويذكرنا هـذا العهد بالدولة الرومانيـة القديمة وقد كتب المؤرخون عنهـم أنهم كانوا يحفظون صفحات أو ألواح القانون فى معبد الحرية ووثائق الدولة المـالية فى معبـد زحل (وهما أقدس المعابد وأجلها فى نظر الديانة الرومانيـة) ويحفظون الأحكام القضائية ووصايا الأفراد فى مخزن خاص ومراسيم القياصرة فى دار ملحقة بالقصر الامبراطورى .

وقـد قامت فرنسا فى غرب أوروبا على أنقـاض الدولة الرومانيـة فتراها فى القرون الوسـطى تحفظ طروسها فى القصر الملكى وفى قصور النبـلاء والكنائس ولكن حروب الأقطاعيات لم تبق على شىء مما كان فى القصور ولبث ما فى الكنائس فى مأمن من العبث ومفاسد الحروب حتى نشبت ثورة عام ١٨٧٩ وأنشأت الجمعية العمومية دار المحفوظات العامة التى أسميت بعدئذ «السراى الوطنية» .

وللحضارة كما قدمنا أثر بعيد فى هـذه الناحية : كان التاريخ فى العصور الغابرة مثـل عصر هيرودتس يكتب من القصص والروايات التى يتحـدث الناس بهـا وفى العصور الحاضرة غدا الكتاب والمؤرخون والمشرعون وغيرهم من البحاثة ينقبون فى كل مكان عن الوثائق والأوراق القديمة ليجعلوا منها أساسا لبناء الجديد ونبراسا يهتدى بنوره .

ولم تك عناية الحكومات العصرية المتمدينة دون عناية الأفراد فلم يكتف بانشاء دور المحفوظات والكتب بل ذهب بعضها وخاصة فى كل عواصم أوروبا الى فتح أبواب تلك الدور لكل طالب وباحث .

وعنى المشرعون فى فرنسا وغيرها بوثائق الأحوال الشخصية فأمدوا القوانين الخاصة والعامة بالشيء الكثير الذى يكفل حسن الاحتفاظ بها .

وما فتئ بعض الكتّاب فى فرنسا ينتقدون القانون لخلوه من نظام يستعان به على معرفة أحوال أفراد الدولة قاطبة على الرغم مما ينص عنه قانون العقوبات فى بعض مواده من جمع البيانات ، المتعلقة بالجناه فى مختلف الأقاليم ، فى محكمة الاستئناف العليا فى عاصمة البلاد ، وما كان من النظم التى وضعت على أثر اختراع طريقة قياس الأعضاء عديمة التشابه فى البشر .

وخطت مصر خطوات غيرها من الدول المتمدينة فأنشأت دارا للمحفوظات ملحقة بقلعة القاهرة وأخرى للكتب وربما ضارعت دار الكتب مثيلاتها فى القارة الأوروبية من حيث فخامة البناء وفتح أبوابها للجمهور . أما دار المحفوظات فما تزال موصدة الأبواب على عهدها القديم كما تراه فى ثنايا هذا الكتاب .

وتناول الرقى بعض نظم المحفوظات فى دوائر الحكومة : فقديما كان الاشراف والاحتفاظ برسائل المصالح يتعهده عمال القيودات وكانت ملفات الرسائل تنتقل بجملتها من مصلحة الى أخرى حتى يتم الفصل فيها ومن ثم ترسل الى دار المحفوظات ، وحديثا توجد فى كثير من الوزارات والمصالح أقلام للمحفوظات منظمة على أحدث طراز .

ويشعر الأفراد المشتغلون بالأعمال التجارية أو الزراعية أو المالية على وجه العموم بحاجة الى تنظيم محفوظاتهم وأوراقهم الى حدّ أن يعنوا بها عنايتهم بأموالهم .

وفى القانون التجارى الفرنسى والقوانين التى استمدت منه فى الدول الأخرى مواد كثيرة اختصت طرائق حفظ المستندات ومسك دفاتر التاجر .

وليس ثمت سرا غامضا عناية الدول الأوروبية بدراسة علم المحفوظات فى مدارس التجارة . وهذه فرنسا قد خصصت لهذا الفنّ مدرسة بجانب مدارس التجارة .

وحقا أصبحت الحاجة ماسة فى كل الدور المنظمة على النمط الجديد الى موظفين لهم من درجة العلم غير ما للموظفين العاديين الذين ينتخبون للأعمال الكتابية ؛ فخليق بمدارس التجارة تخريج هؤلاء سيما وأن المحفوظات فى جلبابها الجديد تكاد تكون صناعة تشبه فن مسك الدفاتر اذا لم تك مكملة له فهى أداة لا تكتمل إدارة الأقلام بدونها .